

المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز

محمد بنهلال^(*)

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية
في الكلية المتعددة التخصصات في تازة - المغرب.

مقدمة

إن الإدراك العلمي لواقع المشاركة السياسية بصفة عامة، وللمرأة على الخصوص – سواء في المغرب أو في الدول السائرة في طريق النمو – يتطلب ربطه بمقولتين تستعملان لفهم وتحليل التحولات التي تعرفها مجتمعات تلك الدول.

المقولة الأولى تتعلق بمقولة «الانتقال» التي تعبّر عن مرحلة من مراحل التطور تفقد فيها المجتمعات الثالثة بعض ملامحها التقليدية^(١)، وتظهر محلها ملامح من قبيل ارتفاع الدخل، ارتفاع نسبة القراءة والكتابة ونسبة التعرض لوسائل الإعلام السمعية والبصرية، والاشتغال في أنشطة غير زراعية^(٢)... إلخ.

أما المقولة الثانية فتهم مقولة «التحديث» التي كانت إحدى أدوات الانتقال من خلال آليات التصنيع، سيرورة التمدن، تعميم التعليم، بالإضافة إلى مجهودات الدول الحديثة الاستقلال من أجل تحفيز مشاركة الجماهير في المجال السياسي التي ساهمت في توسيع مجال التحولات المجتمعية، وفي جعل الحكومات هي الجهة التي تتجه إليها مختلف المطالب^(٣).

benhlal.mohamed@hotmail.fr.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) تمتلك المجتمعات التقليدية بعض الخصائص التي تندثر تدريجياً مع التقدم الذي تعرفه على مستوى التصنيع وانتشار مظاهر الحياة العصرية، المتمثلة في هيمنة المجال القروي، ارتفاع نسب الولادة والوفيات، كون الأسرة الموسعة، الأب، الأم، الإخوة، الأجداد... إلخ، هي الوحدة الأساسية للأنشطة الاقتصادية والوحدة السياسية الرائدة التي تمثل مستوى القبيلة، حيث التمثيل يتم على أساس عائلي، وليس فردياً.

(٢) Karl Deutsch and Jorge I. Domínguez, *Comparative Government: Politics of Industrialized and Developing Nations* (Boston, MA: Houghton, 1981), p. 341.

(٣) Monte Palmer and Larry Stern, eds., *Political Development in Changing Societies: An Analysis of Modernization* (Lexington, MA: Heath Lexington Books, 1971), p. 3.

إن التفكك النسبي للبنيات التقليدية الذي تم في سياق التحديث، تفكك القبيلة مثلاً، لم يواكبه أحياناً اندماج كلي للأفراد في مؤسسات جديدة، كانت وما زالت في طور التأسيس. ولهذا يراهن الباحثون على المشاركة السياسية كإحدى أدوات بناء مؤسسات جديدة، وكألية للتعبيئة حول مشاريع التنمية.

وتطرح المشاركة السياسية للمرأة في المغرب في سياق الأسئلة المرتبطة بالانتقال الديمقراطي على الخصوص، حيث يحل التأخر على هذا المستوى في إطار النقاش حول وسائل تعزيز الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة، هذا بدون أن نغفل الأبعاد الدولية للموضوع.

وفي هذا الصدد، وقبل أن نحلل واقع المشاركة السياسية، سنحاول تحديد مفهومها أو المقصود منها، وكما يظهر من عنوان المقال فإن ذلك يكون بهدف بحث الأسباب التي تقف وراء ذلك الواقع وسبل تجاوزه، أي المعوقات والوسائل التي تمكّن من تجاوزها.

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية وواقع المشاركة السياسية للمرأة المغربية

١ - المفهوم

إن تحديد مفهوم المشاركة السياسية لن تتخذ الطريق التقليدي الأكاديمي الذي يقتضي الإشارة إلى الاتجاهات المختلفة المرتبطة بذلك التحديد، على أساس أن تحديد المفاهيم في العلوم الاجتماعية يتسم دائماً بطابع إشكالي. وسنعمد إلى تقديم إحدى التعريفات التي تمكّن من توضيح المقصود به، قبل أن نبين مستوياتها.

وبصفة عامة، تعرّف المشاركة السياسية «بكونها أنشطة إرادية يقوم بها المواطنون كأفراد، وتهدف إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في الاختيارات العمومية على مختلف أصعدة ومستويات النظام السياسي»، أو أنها «النشاط الذي يقوم به مواطنون معيّنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي»^(٤).

ويظهر من التعريفين أن المشاركة السياسية تعبّر عن علاقة ثنائية بين المواطن والنظام السياسي، وتقتضي حصول التأثير المتبادل بينها، وإلا يصعب الحديث عن وجود مشاركة سياسية.

وتتطلب المشاركة توفر الفرد أو الأفراد على عناصر الاهتمام، والمعرفة، والرشد، وهدف خدمة المصلحة العامة.

(٤) المصطفى الإدريسي، «المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان بالمغرب من خلال انتخابات ٢٧ شتنبر ٢٠٠٦»، (دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقوق، الرباط، أكدا، ٢٠٠٥)، ص ٧.

أما من حيث مستوياتها، فقد أشار كارل دوتش إلى ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية:
أ - المستوى الأول، وهو الأعلى وينصرف إلى النشاط في العمل السياسي. ولا يكون الفرد ناشطاً سياسياً إلا إذا توفرت فيه ثلاثة شروط من الشروط الستة التالية:

- عضوية منظمة سياسية.
- التبرع لفائدة منظمة سياسية أو لمرشح في الانتخابات العامة.
- المشاركة في الحملات الانتخابية.
- توجيه رسائل في موضوع القضايا السياسية إلى السلطة التنظيمية أو السياسية أو الصحافية.

- حضور اجتماعات ذات طبيعة دورية بصفة مستمرة.
- الحديث في السياسة خارج الدائرة الضيقة للفرد.
- ب - المستوى الثاني، ويهم المهتمين بالنشاط السياسي، ويأتي في مقدمتهم المتابعون للأحداث السياسية الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات.
- ج - المستوى الثالث، ويشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي أو اضطرارياً فقط (حالة الأزمات مثلاً).

٢ - واقع المشاركة السياسية للمرأة المغربية

إذا كان الدستور المغربي يقرر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في المجال السياسي، فإن عدم المساواة لم يلبث أن تكرر في المستويات المختلفة للمشاركة السياسية. وينص الفصل الثامن «الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية. لكل مواطن، ذكراً كان أو أنثى، الحق في أن يكون ناخباً إذا كان بالغاً سن الرشد، ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية». وينص الفصل ٩ «يضمن الدستور لجميع المواطنين: (...) حرية الرأي، وحرية التعبير بجميع أشكاله، وحرية الاجتماع، وحرية تأسيس الجمعيات، وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم». كما ينص الفصل ١٢ «يمكن لجميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب الخاصة والعمومية، وهو سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها».

وعلاوة على ذلك، صادق المغرب على العديد من المعاهدات التي تهدف إلى ضمان مشاركة المرأة في العمل السياسي^(٥).

(٥) من هذه الاتفاقيات يمكن الإشارة إلى: - الشريعة الدولية لحقوق الإنسان لـ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. - الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للنساء لسنة ١٩٥٠. - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦. - العهد الدولي لحقوق الاقتصاد والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦. - اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٩٣.

ومقابل هذه الترسانة القانونية، تظهر الأرقام بأن ولوج المرأة إلى الحقل السياسي يعرف مقاومات عديدة، وبأن الفوارق بين الرجل والمرأة في هذا المجال ما زالت مهمة على هذا المستوى^(٦)، رغم التقدم الذي حصل خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة.

ومن مؤشرات عدم المساواة هذا، وضعف المشاركة السياسية للمرأة المغربية، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

– تمثيلية المرأة في البرلمان.

– تمثيلية المرأة في الحكومة.

– تمثيلية المرأة في المناصب العليا للوظيفة العمومية.

– موقع المرأة في الأحزاب السياسية.

فعلى مستوى تمثيلية المرأة في البرلمان:

منذ الانتخابات الأولى التي عرفها المغرب (الانتخابات التشريعية في ١٧ أيار/مايو ١٩٦٣) تكررّت الترشيحات التي قامت بها نساء مغربيات، رغم تميّزها بالضعف.

ففي هذه الانتخابات، من أصل ٦٩٠ مرشحاً توجد مرشحة وحيدة، وفي انتخابات ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٠ ترشحت أيضاً امرأة واحدة، بينما بلغ عدد المرشحات في انتخابات ٢ حزيران/يونيو ١٩٧٧، ٨ نساء من مجموع ٩٠٨ مرشحين. وقد تضاعف عدد المرشحات ليصل إلى ١٦ امرأة من مجموع ١٣٦٦ في انتخابات ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

ولم تعرف جميع هذه التجارب الانتخابية فوز أية مرشحة من عدد المرشحات، بعكس انتخابات ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٣ التي عرفت فوز – لأول مرة في التاريخ النيابي المغربي – مرشحتين اثنتين (بديعة الصقلي ولطفية بناني سميرس)^(٧).

وقد تكرر الرقم نفسه في انتخابات ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، رغم ارتفاع عدد المرشحات إلى ٦٨ مرشحة.

إلا أن التحول الكبير قد حصل مع انتخابات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ التي أسفرت عن انتخاب ٣٥ امرأة. وبذلك أصبح المغرب يتصدر ترتيب الدول العربية على مستوى نسبة حضور النساء في المجالس النيابية، إذا ارتفعت هذه السنة من ٦,٠ بالمئة خلال الولاية التشريعية السابقة إلى حوالي ١١ بالمئة.

واعتبر الاتحاد البرلماني الدولي أن انتخاب ٣٥ امرأة مغربية خلال اقتراع أيلول/

Houria Alami M'chichi, «Genre et Participation politique», dans: Houria Alami-M'chichi, Malika (٦) Benradi et Aziz Chaker, *Féminin - Masculin: La Marche Vers L'Egalité au Maroc 1993-2003* (Paris: Stiftuny, 2004), p. 88.

(٧) فدوى ازنيار، «المرأة والانتقال الديمقراطي بالمغرب»، (دبلوم الدراسات العليا المعمّقة، كلية الحقوق، الرباط، أكادال، ٢٠٠٥)، ص ١٠٧.

سبتمبر ٢٠٠٢ «تقدم ذو دلالة (...)» (و) سابقة في أفق تحقيق مشاركة أكبر للنساء وترسيخ ديمقراطيتها»^(٨).

وقد جاء التقدم الملموس على مستوى المشاركة السياسية للمرأة عقب إجراءين أساسيين ساهما فيه:

١- الأول يتعلق بتطبيق نظام الاقتراع باللائحة النسبية.

٢- الثاني يهتم اعتماد نظام الحصة الذي يهدف إلى ضمان حد أدنى لتمثيلية النساء في مجلس النواب، عبر تخصيص ٣٠ مقعداً للنساء.

وتجدر الإشارة إلى حصول تراجع في عدد النساء المنتخبات خلال انتخابات ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الأخيرة، إذ تم انتخاب ٣٤ امرأة فقط، كما لم تفرز في القائمة المحلية للمرشحين سوى أربع نساء: ياسمينه بادو عن حزب الاستقلال، ولطفة جبابدي عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ثم المرشحة المستقلة فتيحة لعيايدي، وفاطنة لكحيل عن الحركة الشعبية^(٩).

ومن هنا، فالمنتخابات يشكّلن ٤٦, ١٠ بالمائة من مجموع أعضاء مجلس النواب، مقابل ١١, ١ بالمائة من مجلس المستشارين الحالي (عدد النساء في هذا المجلس ٣)^(١٠). وعلى

(٨) «المرأة المغربية والمشاركة السياسية»، الفارابي، <http://www.alfarabe.org/page/mor/2004>.

وعلى مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات الجماعية، فقد اعتمد المغرب في الانتخابات الأخيرة لـ ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، نظام «الكوتا» بنسبة ١٢ بالمائة لفائدة النساء، وبالتالي انتقلت نسبة تمثيلية النساء في المجالس الجماعية من ٥٦, ٠ بالمائة خلال انتخابات ٢٠٠٣ إلى ٣٨, ١٢ بالمائة في هذه الانتخابات التي عرفت فوز ٣٤٢٨ امرأة، أمّا الانتخابات السابقة فيرصد تطوّرهما الجدول التالي:

تطور عدد النساء المرشحات والتي تمّ انتخابهنّ في الانتخابات الجماعية

العام	النساء المرشحات	المرشحون	نسبة النساء المرشحات (بالمائة)	النساء المنتخبات	مجموع المقاعد	النسبة المئوية
١٩٨٧	١٦٥١	١٠٨٢٩٢	١, ٦٢	٨٤	٢٤٢٩٣	٠, ٣٤
١٩٩٢	١٠٨٦	٩١٩٥٤		٧٥	٢٢٢٨٢	٠, ٣٣
٢٠٠٣	٦٠٢٤	١٩٢٠٦٩		١٢٧	٢٣٦٨٩	٠, ٥٦

هذا الجدول مترجم عن: Alami M'chichi, «Genre et Participation politique», p. 96.

وفي ما يخصّ الانتخابات التشريعية الأخيرة لـ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لم تمثّل النساء سوى ٣ بالمائة من مجموع «وكلاء اللوائح» بالإضافة إلى ٣٠ مقعداً في إطار اللائحة الوطنية. وقد حصلت النساء على ٣٥ مقعداً، وهو ما يشكل ١١ بالمائة من مجلس النواب الحالي و ٢ بالمائة إذا ما تمّ النظر إلى تمثيلية النساء داخل هذا المجلس على أساس النتائج التي عرفتتها اللوائح المحلية.

(٩) سارة الطواهري، «تراجع تمثيل المرأة في البرلمان المغربي»، مغاربة (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)،

<http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2007/09/17/feature-02>.

(١٠) انظر في هذا الصدد موقع المنظمة الدولية لبرلمانات العالم: في: «MAROC: Majlis al-Mustacharin (Chambre des conseillers): Informations générales sur la chambre», Union Interparlementaire (13

octobre 2009), <http://www.ipu.org/parline-f/reports/1222_A.htm>.

مستوى موقع المرأة في الحكومة، فسنة ١٩٩٧ تشكّل محطة بارزة في هذا الصدد، إذ لأول مرة يعرف المغرب تعيين أربع كاتبات دولة في حكومة تتكون من ثلاثين عضواً. إن هذا التعيين يشكل منعطفاً حاسماً في مسار الوعي بضعف تمثيلية النساء في مجال اتخاذ القرار^(١١).

وعلى العكس من ذلك، تم تقليص ذلك العدد إلى كاتبتي دولة في حكومة التناوب لـ ١٩٩٨، كما أسفر التعديل الحكومي لأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على تعيين أول امرأة وزيرة في تاريخ المغرب. وقد ارتفع هذا العدد في الحكومة التي تم الإعلان عنها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ٣ حقائب وزارية، ثم إلى ٧ حقائب في الحكومة الحالية، مؤكداً بذلك التوجهات الجديدة التي تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة المغربية ودورها في آليات اتخاذ القرار.

ورغم هذا التطور تذهب الفعاليات النسائية إلى أن ذلك العدد يبقى قليلاً بالنظر إلى هدف تحقيق المساواة مع الرجل، وتغيير تاريخ طويل من غياب أو ضعف المشاركة السياسية للمرأة.

وفي ما يخص موقع المرأة في المناصب العليا للوظيفة العمومية، نشير إلى أن تمثيل المرأة في المناصب التي يعود إليها اتخاذ القرار يبقى ضعيفاً^(١٢).

ويجب الإشارة إلى أن مسألة وصول المرأة إلى مركز اتخاذ القرار يرتبط غالباً بمجموعة من المعطيات، كالأصل الاجتماعي، والتكوين العلمي... إلخ، كما تتأثر بطبيعة العقلية والأنماط الثقافية السائدة في المجتمع. إن بعض التحول حصل في هذا المجال بفعل عملية التحديث التي ساهمت في خلخلة مجموع التصورات والمفاهيم الموروثة حول دور المرأة في المجتمع. إن التحول يتم ببطء إلا أنه ثابت ويتأكد يوماً بعد يوم.

وهكذا لا نجد أية امرأة تحتل منصب والٍ، والمرأة الأولى التي ولجت إلى منصب عامل هي مديرة الوكالة الحضرية للدار البيضاء.

إن إشارات قوية صدرت من المراكز العليا للقرار في المغرب، إذ عين جلاله الملك محمد السادس لأول مرة امرأة بين مستشاريه. كما تم تعيين ثلاث سفيرات في سنة ٢٠٠٠؛ الأولى لدى الاتحاد الأوروبي، والثانية لدى اليونسكو، أما الثالثة فلدى المملكة السويدية.

وقد أصبح عدد السفيرات اثنتين فقط من أصل ١٢٥ سفيراً، بعد وضع حدّ لتعيين سفيرة للمغرب لدى الاتحاد الأوروبي^(١٣).

إن هذه الأرقام تؤشر إلى أنه رغم التحسن الملموس في ولوج بعض النساء إلى بعض المناصب المهمة، فإن تقلّدهن للمناصب العليا للوظيفة العمومية ما زال يجد مقاومات، كما أن المرأة غالباً ما تشغل مناصب ذات طبيعة ثقافية واجتماعية، كما هو الأمر في الحقائب

Alami M'chichi, «Genre et Participation politique,» p. 95.

(١١)

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٧.

الوزارية (وزيرة معتمدة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن، مكلفة بوضعية المرأة وحماية الطفولة واندماج المعاقين. وزارة مكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي التي تم التخلي عنها في ما بعد. أما المناصب العليا في الوظيفة العمومية فتهم الصحة والتربية الوطنية... إلخ).

أما على مستوى وضعية المرأة في الأحزاب السياسية، فهي تكتسي أهمية خاصة في رصد مستوى مشاركتها السياسية. ويرجع ذلك إلى أن الأحزاب السياسية هي إحدى القنوات المهمة لولوج مراكز القرار السياسي، سواء في بعده التمثيلي أو التنفيذي.

وإذا كان زعماء الأحزاب السياسية يتمسكون بخطابات مشجعة لإدماج المرأة في المجال السياسي، فإن وضعية المرأة داخل الأجهزة التنظيمية والتنفيذية للأحزاب نفسها تؤثر إلى تأخر كبير على هذا المستوى.

ورغم ارتباط نشاط الفعاليات النسائية منذ الحماية بالنشاط الحزبي، فإن المرأة لم تستطع أن تكتسح مجال اتخاذ القرار، ولا الأجهزة القيادية للأحزاب السياسية. ولليوم، لا توجد أي امرأة على رأس قيادة حزب سياسي. وكنتيجة لذلك الارتباط، تحكّم الحزبي بالنسائي الذي لم يستطع خلق أرضية لاستقلاله.

وحتى حزب الاستقلال، الذي يعدّ من أقدم الأحزاب المغربية، لم تحتل منذ نشأته، وبعد ٣ عقود من الاستقلال تقريباً، المرأة الاستقلالية أي منصب في أجهزته القيادية. وكانت سنة ١٩٨٢ رمزية في هذا الصدد، إذ ضمت اللجنة التنفيذية للمؤتمر في نيسان/أبريل من السنة نفسها امرأتين. وقد ارتفع هذا العدد إلى ثلاث نساء بعد المؤتمر الذي عُقد في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٨^(١٤).

ولا يختلف الأمر بصفة عامة، على هذا المستوى، في باقي الأحزاب. فالاتحاد الاشتراكي في المؤتمر الخامس، على سبيل المثال، لم يكن يضم في لجنته المركزية إلا أربع مناضلات من أصل ١٠١ مناضل.

ولمواجهة هذه الوضعية، وبناء على مقترحات لجنة التنسيق الوطنية لنساء الأحزاب السياسية التي تكونت من ممثلات عن ١٠ أحزاب سياسية، بهدف بحث وسائل تعزيز مركز المرأة داخل الأجهزة القيادية للأحزاب السياسية، قامت بعض الأحزاب بتطبيق مبدأ الحصص التمييزية – أو ما يعرف بنظام الكوتا – لفائدة تمثيل النساء داخل الأجهزة الحزبية.

وهكذا خصص حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ٢٠ بالمائة للنساء في المراكز العليا للحزب، يليهما في ذلك التجمع الوطني للأحرار، ٥ بالمائة، ضمن اللجنة المركزية، ثم بقية الأحزاب بأقل من تلك النسبة^(١٥).

(١٤) ازنيار، «المرأة والانتقال الديمقراطي بالمغرب»، ص ١١٦.

(١٥) الإدريسي، «المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان بالمغرب من خلال انتخابات ٢٧ شتنبر ٢٠٠٦»، ص ١٠٤.

إذن، ما هي الصورة العامة التي نكوّنها بعد عرض واقع وتمثيلية المرأة في المجلس التشريعي، في الحكومة وداخل الأحزاب السياسية؟ الصورة العامة هي ضعف المشاركة السياسية للمرأة المغربية، خاصة في ما يتعلق بأجهزة اتخاذ القرار، رغم التطور المهم الذي حصل خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة. ونشير إلى أن المشاركة السياسية للمرأة المغربية في المستوى الثاني، كما حدده كارل دوتش، أي في ما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات، كانت دائماً مرتفعة.

ففي الانتخابات البلدية لسنة ١٩٩٢، بلغت نسبة المنتخبات من مجموع المنتخبين ٧٥ بالمئة، وبلغت هذه النسبة ٨٣ بالمئة في انتخابات ١٩٧٧.

وبالتالي، فالسؤال المطروح بالحاح هو التالي: ما هي المعوقات التي تحول دون مشاركة سياسية فاعلة للمرأة المغربية، رغم الشعارات التي ترفعها الدولة والأحزاب السياسية والفعاليات النسائية نفسها، والتي تؤكد أهمية هذه المشاركة في بناء المغرب الحديث. وما هي وسائل تجاوز هذه المعوقات؟ أو ما هي وسائل تعزيز هذه المشاركة؟

ثانياً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة المغربية وسبل تجاوزها

١ - المعوقات

إن معوقات المشاركة السياسية للمرأة في المغرب متعددة ومتنوعة المصادر، وترتبط بصفة عامة، بصيرورة المجتمع المغربي. مجتمع في طور اكتساب طرق المشاركة السياسية في صورتها المعاصرة. مجتمع في طور تعلم الآلية الديمقراطية كميكانيزم لتدبير الشأن العام، وبالتالي فالأمر بحاجة، بطبيعة الحال، إلى وقت، كي تتجذر هذه الآليات، خاصة في مجال جغرافي - سياسي ينتمي إلى مجال عام - الوطن العربي الذي من سماته غياب تجارب ديمقراطية عريقة وحداثة المؤسسات الوسيطة (الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني... الخ) التي تنبني عليها الممارسة الديمقراطية، والتي تعدّ أيضاً إحدى قنوات المشاركة السياسية نفسها.

إن الباحثين يشيرون إلى العديد من المعوقات، سنحاول الإشارة إلى بعضها، خاصة تلك التي نرى أنها تكتسي دلالة خاصة في الموضوع.

وبالتالي، فمن بين عوائق المشاركة السياسية للمرأة المغربية التي سنتطرق إليها يمكن الإشارة إلى:

– العوائق ذات الطبيعة الاجتماعية الثقافية.

– العوائق المرتبطة بالمرأة نفسها.

– العوائق المرتبطة بالوضعية السوسيو - اقتصادية للمرأة.

ففي ما يخص العوائق ذات الطبيعة الاجتماعية الثقافية، يشير العديد من الباحثين

إلى أن النماذج المغلقة (Stéréotypes) حول المرأة هي جدّ متجذّرة في الوعي الجماعي، وأن ذلك يعيق الوعي بكل أبعاد المشاركة السياسية للمرأة. إنها تنبني على تدرج في المراتب الاجتماعية، وعلى الإحالة إلى التقسيم التقليدي للأدوار، حيث يعود المجال العمومي إلى الرجال، في حين إن المجال العائلي موكول إلى المرأة. وبعيداً عن «معمعة» السياسة التي لا تتلاءم مع طبيعتها^(١٦).

إن الإشارة إلى المقاومات الثقافية (Résistances culturelles) يستعملها أيضاً الفاعلون الحزبيون، الذين يجعلونها المسؤول الأول عن ضعف المشاركة السياسية للمرأة المغربية. فعادة ما يتم التركيز على أن هذه المقاومات لا تمسّ الرجال فقط، وإنما النساء أيضاً، بالنظر إلى أنهن لا يمنحن ثقتهن للنساء المرشحات. وهكذا، فإذا كانت النساء تظهر غير قادرات على كسب ثقة مثيلاتهن المواطنات، فإنهن يجدن صعوبة أكبر في إقناع الرجال. إن هذه التفسيرات تستخدم أيضاً لتبرير التزكية النادرة للنساء في الاستشارات الوطنية من قبل الأحزاب.

إن التركيز على المقاومات الثقافية يندرج في إطار توظيف مفهوم النظام الإيبيسي كإحدى الآليات النظرية لتفسير ضعف المشاركة السياسية للمرأة. وهو المفهوم نفسه الذي استعمل لتفسير تخلف الوطن العربي في مجال التجربة الديمقراطية. غير أن ما يؤخذ على هذا التصوّر هو تجاهله أو عدم أخذه بمعنى الاعتبار للتغيّرات السوسولوجية السريعة التي عرفها المغرب خلال الأربعين سنة من الاستقلال.

في هذا الصدد، فالهجرة القروية، هجرة اليد العاملة إلى أوروبا، تشكّل معطيات مربكة لمقولة النظام الإيبيسي. ذلك أننا نعثر أكثر فأكثر على أطفال ينشأون في بيوت يكون فيها الأب غائباً خلال ١١ شهراً في السنة، وفي قرى تتكون من رجال متقدمون في السن أو عجزة. وهذا يعني أن الرجال الكهول أو الباتريارك يشكّلون نسبة صغيرة من المجتمع. ويضاف إلى ما سبق أن التعليم، والانتشار السريع والمتزايد للوسائل السمعية – البصرية، هما ظاهرتان تؤديان إلى تغيّرات في بنية الأسرة، ومن المحتمل أن يترتب عليهما تغيّرات في التصوّرات السياسية، حتى ولو كان ذلك يتم بصفة تدريجية^(١٧).

ويتأسس التفسير الإيبيسي على أن السلطة الأبوية داخل الأسرة هي نموذج مصغّر لكافة مؤسسات المجتمع. وبالتالي فانتشار السلطة الإيبيسية في كافة المؤسسات الاجتماعية يحول دون دور فاعل للمرأة. ومع ذلك، فالاعتماد على هذا المفهوم يجب أن يكون جزئياً فقط بالنظر إلى التغيرات السوسولوجية التي أشرنا إليها سابقاً.

ومن جهة ثانية، تعاني قضية المشاركة السياسية للمرأة الفهم الخاطئ لموقف

(١٦) Houria Alami M'Chichi, *Genre et Politique au Maroc: Les enjeux de l'égalité hommes-femmes entre islamisme et modernisme* (Paris: L'Harmattan, 2003), p. 10.

(١٧) Mohamed Benhlal, «Réformes Economiques et transition démocratique,» (Thèse de doctorat en droit public, Université de Perpignan, 2004), p. 46.

الإسلام من المرأة. فهم أثر سلبياً في تمتع المرأة بحقوقها لعدة قرون، وهو يرتبط بتأويل معين لنصوص القرآن والسنة، لا يفسح المجال لولوج المرأة إلى مراكز القرار وتقلد المناصب العمومية^(١٨).

لقد امتزج ذلك الفهم الخاطئ بعادات ثقافية تركز دونية المرأة، مثل مقولات «البيت هو المكان الذي يلائم طبيعة المرأة»، التي لم تتركس خطة إعلامية أو برامج تربوية محكمة لمحاربتها.

إن هذه المعطيات الاجتماعية تغذت بضعف المؤشرات السوسيو - اقتصادية التي ميّزت المغرب خلال السنوات التي تلت الاستقلال: ارتفاع نسبة الأمية، خاصة في صفوف النساء، انخفاض نسبة التحضر (٣٥ بالمائة سنة ١٩٧٠ مثلاً) وهيمنة المجال القروي... إلخ، والتي لم تتغير إلا تدريجياً.

أما على مستوى العوائق المرتبطة بالمرأة نفسها، فيشير العديد من الباحثين إلى العوامل التالية^(١٩):

- عدم توفر النساء على الوقت الكافي لمزاولة العمل السياسي.
- افتقار النساء إلى التكوين اللازم لخوض مجال السياسة.
- افتقارهن للتجربة السياسية.

ويتعلق العامل الأول بتوزيع الأدوار تاريخياً بين الرجل والمرأة - اضطلاع المرأة بالوظائف التقليدية داخل الأسرة مقابل قيام الرجل بالعمل خارج البيت - رغم أن ذلك التوزيع ليس أبدياً. ويؤشر اكتساح المرأة لمجال العمل خارج البيت، وفي شتى مجالات الحياة على التغيرات الجوهرية التي حصلت على هذا المستوى. إن الحركية التي برهنت عليها المرأة في مجال المجتمع المدني تعدّ مثلاً مؤسساً في هذا الصدد. فقد مكّنتها من حضور فاعل في مجالات متعددة، عبر مجموعات مختصة (مجموعات البحث حول المرأة، المجموعات المهنية)، علاوة على دورها الفاعل داخل المنظمات الحقوقية... إلخ.

فقد أنشأت الجمعيات النسائية شبكات محلية وجهوية، وفرضت على الأحزاب السياسية مناقشة قضايا مجتمعية كانت لا تفضل الخوض فيها، كما انخرطت في معارك أيديولوجية لتحسيس بقضاياها، كما هو الأمر في النقاش الذي طرح حول مراجعة مدونة الأحوال الشخصية.

وإن تبني الدولة لنظام الكوتا كان في جزء منه نتيجة لفعالية الجمعيات النسائية في المطالبة بمراجعة قانون الانتخابات بهدف تحسين مشاركتها السياسية^(٢٠).

(١٨) الإدريسي، «المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان بالمغرب من خلال انتخابات ٢٧ شتنبر ٢٠٠٦»، ص ١٢٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٢٠) ازنيار، «المرأة والانتقال الديمقراطي بالمغرب»، ص ٨٩.

إن التجربة التي راكمتها في مجال المجتمع المدني يمكن أن تتكرر في المجال السياسي، بما يساهم في التغلب على نقص تجربتها في هذا المجال، الذي يعدّ أحد المعوقات التي عليها تجاوزها. وبطبيعة الحال، فاكتمال المرأة للتجربة السياسية لا يمكن تصوره إلا في مدى زمني متوسط أو طويل، ومن خلال استثمارها للفرص التي تتاح لها.

أما في ما يخص العائق المتمثل في افتقار المرأة إلى التكوين اللازم لخوض غمار السياسة، فيكتسي أهمية بالغة. إنه يرتبط بمعطى عام، وهو دور التعليم والثقافة في تأهيل المواطن، ورفع درجة وعيه، وإنتاج الأطر التي يحتاج إليها الاقتصاد ودواليب أجهزة الدولة المعاصرة.

وفي العلاقة بممارسة السياسة، يذهب أحد منظري علم السياسة روبرت دال إلى «أن مستوى النشاط السياسي ينزع نحو الارتقاء بين الأشخاص الأكثر تعليماً»^(٢١).

ومن هنا، فالتكوين والتعليم عاملان ذوا دلالة خاصة في تفسير ضعف المشاركة السياسية للمرأة المغربية، ذلك أن النظام التعليمي المغربي، رغم التقدم الذي تم إحرازه على مستوى المؤشر العام للتعليم الذي وصل إلى ٥٦ بالمائة، بحسب الأرقام الأخيرة، فإن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة، وهي تضرب صفوف النساء بصورة جلية، وبحسب ما إذا كان يتعلق الأمر بالمجال الحضري أو القروي. ففي المجال القروي ٧٥ بالمائة من النساء تعاني الأمية و٤٧ بالمائة من البنات فقط مسجلن في التعليم الأساسي، وإن كان الأمر يبدو متحسناً في المجال الحضري، حيث نسبة الأمية تبلغ ٢٣ بالمائة في يصل معدل تسجيل البنات إلى ٨٣ بالمائة^(٢٢).

وإضافة إلى الأمية، كعائق أمام ولوج المرأة إلى عالم السياسة، وإلى مشاركتها السياسية الفاعلة، يمكن الإشارة إلى غياب ثقافة سياسية لدى النساء، وإن كان يهتم أيضاً نسبة كبيرة من الرجال، بسبب عزوفها عن الاهتمام بالمجال السياسي.

فالمرأة المتعلمة عازفة عن السياسة، إذ قلما نجد نساء ينخرطن في الأحزاب السياسية بدون تأثير طرف خارجي على توجهاتهن السياسية، بالإضافة إلى هيمنة الاتجاه نحو جعل حقل الشأن العام موقوفاً على الرجل. فالغالب هو احتكار هذا الأخير السياسة لنفسه، وهو ما ينعكس على حضور المرأة في الحقل السياسي، ويسبب ضعف تجربتها.

أما بالنسبة إلى العوائق السيوسيو-اقتصادية، فتكتسي أهمية بالغة في التحليل.

٢ - سبل تجاوز المعوقات أو وسائل تعزيز المشاركة السياسية النسائية

إن البحث في سبل تجاوز المعوقات العديدة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة المغربية،

(٢١) روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد وعلي الدين هلال (القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٢٠٤.

(٢٢) «Rapport sur le Maroc», Commission des Communautés européennes (Bruxelles) (12 mai 2004), p. 569.

يقتضي الإشارة إلى أن ذلك لا يمكن فصله عن الأسئلة المرتبطة بالتحديث في جلّ مستوياته. إن التغييرات البنوية للمجتمع المغربي هي التي ترهن بصفة عامة المسألة النسائية ومشاركة المرأة الفاعلة في المجال السياسي. وعليها أيضاً يتوقف تغيير العقليات، الذي لا يمكن الحديث عنه إلا في مدى متوسط وطويل. وإذا كان الأمر كذلك، فهو لا يعفي من تحليل بعض الوسائل التي تحاول التأثير مباشرة في الأداء السياسي للمرأة المغربية. وعلى هذا الأساس، سوف نتطرق إلى آليتين أساسيتين:

– آلية التنشئة الاجتماعية كأداة للتغيير الثقافي.

– إجراءات أخرى.

في ما يخص الآلية الأولى، أي التنشئة الاجتماعية، فإنها تعدّ آلية ذات أهمية كبرى في تغيير المواقف والتصورات السلبية المرتبطة بقضية المرأة ودورها في المجتمع وفي السياسة.

وتعني التنشئة الاجتماعية، كما عرّفها أحد الباحثين (غي روشيه) – «السيرورة التي يكتسب الشخص الإنساني عن طريقها ويستبطن طوال حياته العناصر الاجتماعية – الثقافية السائدة في محيطه، ويدخلها في بناء شخصيته، وذلك بتأثير التجارب والعوامل الاجتماعية»^(٢٣)، التي تؤدي دوراً مهماً في بناء شخصيته، وفي التكيف مع المحيط الذي يعيش فيه.

ولذلك، فإن إحراز أي تقدم على مستوى تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية، لا بد من أن يتمّ مبكراً، أي منذ صغر الإنسان، عبر قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية. وهذه القنوات هي: الإعلام، والمدرسة، والمؤسسات الدينية، والأحزاب السياسية، هذا بدون أن ننسى الدور الحاسم الذي يجب أن تضطلع به الأسرة في هذا الخصوص.

عبر هذه القنوات يكتسب الأفراد القيم والثقافة السياسية، وضمنها التصورات حول الأدوار الاجتماعية، ومن بينها دور المرأة في المجال السياسي والاجتماعي.

وإذا كانت جلّ هذه القنوات مهمة، فإننا نشدّد على الدور الخاص، والوظيفة الأساسية التي يجب أن تضطلع بها المدرسة ووسائل الإعلام السمعية – البصرية، والأحزاب السياسية، من خلال العمل على:

– تغيير التصورات السلبية التي يملكها الأفراد، نساء ورجالاً، حول عدم جدوى دخول المرأة في الحقل السياسي.

– تغيير الثقافة السياسية التقليدية التي تمتلكها النساء عن المجال السياسي، التي تدفعها إلى عدم الاكترت بال مجال السياسي.

وهاتان الوظيفتان يمكن أن تضطلع بهما المدرسة ووسائل الإعلام، أما الأحزاب

(٢٣) إبراهيم أبراش، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي (الرباط: دار السلام، ١٩٩٥)، ص ١٧٦.

السياسية فيمكن أن تعمل على تفعيل المشاركة السياسية من خلال تعزيز آليات تأطيرها، وتدعيم تواجدها في صفوفها من خلال ثلاث آليات^(٢٤):

– الكوتا.

– التناوب في الترشيحات بين الجنسين.

– الترتيب المؤهل للفوز، الذي يعني أن تعتمد تلك الأحزاب السياسية إلى وضع مرشحاتها في ترتيب متميز ضمن لوائحها يضمن لها فوزاً أكيداً.

أما في ما يخص الآلية الثانية، أي الإجراءات الأخرى، فهي:

– تعزيز تعيين المرأة في مناصب المسؤولية في المديرية المركزية والوزارات.

– الرفع من تمثيلية النساء في هيئات القرار على المستوى الجهوي، الوطني والدولي، من ١٠ إلى ٢٠ بالمئة.

– إنشاء مراكز البحث المتخصصة بإنجاز الدراسات حول القطاعات التي يؤدي الوجود الفعال فيها إلى انعكاس إيجابي على مستوى مشاركتها السياسية.

– قيام المؤسسات الجامعية بتشجيع البحوث حول المرأة بصفة عامة، وفي موضوع مشاركتها السياسية، لأن من شأن ذلك أن يساهم في التعريف بوضعيتها، وتحسيس فاعلي الحقل الاجتماعي والسياسي بقضاياها.

وخلاصة القول، نلاحظ حصول بعض التقدم على مستوى تحسن المشاركة السياسية للمرأة المغربية خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة، كما يظهر من حضورها في البرلمان، وفي الحكومة، وداخل الأجهزة القيادية للعديد من الأحزاب السياسية. ولا بد من الإشارة إلى أن دور المرأة المغربية في المجال السياسي يستفيد من حركية التحديث التي يعيشها المغرب، وبصفة خاصة من دينامية الانتقال الديمقراطي. ولعل تقلد المرأة، خلال الأيام القليلة الماضية، لإحدى منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، هو مؤشر على التحول المؤكد الذي يعرفه تواجد النساء في حقل المجتمع المدني والسياسي □

(٢٤) الإدريسي، «المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان بالمغرب من خلال انتخابات ٢٧ شتنبر ٢٠٠٦»، ص ١٣٦ – ١٣٧.